Distribution : Restricted | EB 2002/77/R.8 | 6 November 2002
Original: English | البند 4(أ) من جدول الأعمال | Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة السابعة والسبعون

روما، 10–11 ديسمبر/كانون الأول 2002

تقرير عن الدورة الرابعة لهيئة المشاورات

عقدت الدورة الرابعة لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السادس لموارد الصندوق في روما يومي 9 و10 أكتوبر/تشرين الأول 2002. وقد كانت المناقشات غنية وبناءة للغاية، حيث تعمقت الهيئة في مناقشة ثلاث قضايا هامة لعمل الصندوق في المستقبل وهي: الحضور الميداني والذي يسميه البعض "القدرات القطرية"، وتخصيص الموارد على أساس الأداء، وتعزيز وظيفة التقييم في الصندوق. وقد اتخذت هيئة المشاورات عدة قرارات من حيث المبدأ حول هذه القضايا، واتفقت على عمليات للمضي بها قدما.

وكذلك تم النظر في قضايا أخرى عديدة، تحت بند مسائل أخرى، مما سينعكس في تقرير هيئة المشاورات، بما في ذلك الاستعراض الخارجي المستقل للصندوق، ومسألة حضور المنظمات غير الحكومية لدورات المجلس التنفيذي للصندوق، وتعاون الصندوق مع الوكالات الشريكة، علاوة على تعاونه مع القطاع الخاص.

بالنسبة للحضور الميداني، استعرضت هيئة المشاورات الوثيقة REPL.VI/4/R.2، خيارات من أجل تعزيز الحضور الميداني للصندوق، واتفقت على أهمية هذه القضية لتعزيز أثر الصندوق ودوره التحفيزي. واتفقت هيئة المشاورات على وجوب أن يستعرض الصندوق أكثر الأهداف والخيارات والمعايير الرئيسية لدعم حضوره الميداني. وأكد الأعضاء على وجوب أن يطور الصندوق آليات ابتكارية، ولا سيما من خلال استخدام الموارد المحلية، نظرا لأن هدف الصندوق النهائي هو تقوية القدرة المحلية في الأقطار المعنية من أجل تنفيذ البرامج وتطوير السياسات.

Document #: 291670
Library: DMS

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

وقد تم الاتفاق، بالتشاور مع منسقي القوائم، الذين سيعملون على تشجيع الدول الأعضاء في قوائمهم على المساهمة إلى أقصى حد ممكن، على أن تعد الأمانة وثيقة لتعرض على المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول تستعرض القضايا الأساسية بهذا الصدد وتعد خطة زمنية لمزيد من العمل. وستتخذ الإجراءات للتعرف على الاحتياجات القطرية المحددة؛ وتعزيز استخدام الأدوات التقليدية؛ وتحديد آليات ابتكارية واختبارها لتعزيز الحضور الميداني؛ وتحديد التكلفة المترتبة على ذلك ومضامينها على الميزانية. وتم الاتفاق أيضا على أن يشمل تقرير هيئة المشاورات إشارات محددة إلى إجراءات المتابعة، والعملية والجدول الزمني لتعزيز الحضور الميداني للصندوق.

وكان تخصيص الموارد على أساس الأداء القضية الرئيسية الثانية التي تناولتها هيئة المشاورات. وبعد استعراض الوثيقة REPL.VI/4/R.3 ، شددت الهيئة على وجوب أن يستخدم الصندوق الموارد بحيث تحدث أقصى أثر ممكن على الفقر الريفي بطريقة تتسم بأكبر قدر ممكن من فعالية التكاليف. وفي هذا السياق، اتفقت هيئة المشاورات على وجوب أن يقوم الصندوق بالمزيد من تطوير سياساته وممارساته الحالية من أجل تركيز الموارد على أفضل الفرص المتاحة للحد من الفقر الريفي بصورة مستدامة، ولوضع نظام لتخصيص الموارد على أساس الأداء يتسم بالوضوح والشفافية.

وينبغي أن يقوم وضع هذا النظام على أساس مشاركة الدول الأعضاء في الصندوق وبالتشاور معها بطريقة شفافة فيما يتعلق بوضع قواعد النظام وتطبيقه في النهاية على الحالات القطرية المنفردة. وينبغي أن يعتمد نظام الصندوق لتخصيص الموارد على أساس الأداء على خبرة ومنهج المؤسسات المالية الدولية الأخرى، وخاصة المؤسسة الدولية للتنمية، وصندوق التنمية الأفريقي وصندوق التنمية الأسيوي، على أن يعكس بوضوح خصوصية مهمة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وآلياته في المساعدة وهيكله المالي والإداري.

سيجرى تنقيح الوثيقة REPL.VI/4/R.3 لتعكس تبادل الآراء الذي جرى بالأمس بين الأعضاء بشأن هذه الموضوعات. وستوفر الوثيقة المنقحة أساس عملية تشاور لوضع مقترح تفصيلي لنظام الصندوق في تخصيص الموارد على أساس الأداء. وسوف تحدد العملية بالتشاور مع منسقي القوائم، على أن يعرض المقترح التفصيلي لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء على المجلس التنفيذي في سبتمبر/أيلول 2003 من أجل تنفيذه الكامل في عام 2004.

وفيما يتعلق بمقترح تعزيز فعالية واستقلالية وظيفية التقييم في الصندوق، نظرت هيئة المشاورات في الوثيقة REPL.VI/4/R.4 التي أعدتها الأمانة، والتي استعرضت خبرة المؤسسات المالية الدولية الأخرى وقدمت مقترحا للموازنة بين الحاجة إلى تعزيز الاستقلالية بهدف تحسين حلقة التعلم من التقييم. وقدم أعضاء هيئة المشاورات تعليقات وتوجيهات مفيدة جدا ستساعد في إعداد مقترح تفصيلي بشأن تعزيز استقلالية وفعالية وظيفة التقييم. وستعكس نتائج النظر في هذا الموضوع في تقرير هيئة المشاورات وسيقدم المقترح التفصيلي إلى الدورة الثامنة والسبعين للمجلس التنفيذي في أبريل/نيسان 2003.

وقد عرض مكتب الدراسات والتقييم ودائرة إدارة البرنامج العمليات التي ينطوي عليها قياس النتائج والأثر خلال تنفيذ المشروعات؛ إضافة إلى قياسها في مرحلة إنجاز المشروع أو تقييمه. ويعتبر دليل الرصد والتقييم والإطار المنطقي أداة للمساعدة على تصميم أنشطة الرصد والتقييم خلال تنفيذ المشروع. ويهدف الدليل إلى: تيسير القيام بالدراسات الأساسية والترويج لإدارة موجه نحو أحداث الأثر، والاترويج للرصد والتقييم التشاركيين، وتوفير أدوات عملية قابلة للمواءمة لهذه الأغراض. وينطوي قياس النتائج خلال تنفيذ المشروع على تقييم فعلي للنتائج والأثر من خلال تقارير

منـــتظمة للمشـــروع، وبعثات الإشراف واستعراض منتصف المدة. وأخيرا فإن عملية التقييم تقدم بفحص ثلاثة عوامل وهـــي: الاستدامة، الابتكار وقابلية التكرار، وإمكانية توسيع الابتكار. وتستخدم معايير ثابتة للمشروعات جميعا يهدف: تقييم وتحليل الأثر بصورة أفضل، وتعزيز النتائج، وتسريع التعلم من الدروس المستفادة، وتسهيل رفع التقارير للمجلس التنفيذي والإدارة العليا.

كذلـــك ناقشت هيئة المشاورات القضايا المالية المتعلقة بالصندوق بشكل مكثف، ولا سيما متطلبات مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون على الصندوق واستخدام سلطة الالتزام بالموارد مقدما. وعرضت الأمانة أيضا افتراضا للموارد يوضح نصا محدثا للافتراض زاي، الذي به زيادة نسبتها 25% في التجديد، وكذلك افتراض زاي لسياسة تحصيل أطول مدتهـــا ست سنوات. وسلم الأعضاء بأن الصندوق يمر حاليا بمرحلة انتقال نحو حالة يتوفر فيها استقرار أكثر لسياسة الاستثمار وحالة ستكون فيها مساهمات الجهات المانحة هي القاعدة الرئيسية للإقراض في الصندوق.

وفيما يتعلق بمبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، أعرب الكثير من الأعضاء عن دعمهم لوصول الصندوق إلى أموال امانة مبادرة الديون التي يديرها البنك الدولي. وفي هذا السياق، لقي إعلان السويد عن نيته تخصيص 17 مليون دولار أمريكـــي من مساهمته في أموال الأمانة ترحيبا كبيرا. وشجع الأعضاء الإدارة على مواصلة جهودها في حشد التمويل لمتطلبات مشاركتنا في مبادرة الديون، سواء مباشرة أو من خلال أموال الأمانة.

وبشـــأن اســـتخدام ســـلطة الالتزام بالموارد مقدما، أعرب الأعضاء عن جملة متنوعة من الآراء، مع تفضيل بعضهم استخدام سلطة الالتزام بالموارد مقدما بأقل قدر ممكن، بينما أبدى آخرون استعدادهم لتصور استخدام أكثر هيكلية لهذه السلطة. وأكد الأعضاء على وجوب استخدام سلطة الالتزام بالموارد مقدما بطريقة حصيفة. وفي هذا السياق، كان هناك دعـــم كبـــير للرأي القائل بأنه نظرا للحالة المالية الحالية للصندوق والتسليم بالحاجة للحفاظ على مستويات الإقراض، ينبغي استخدام سلطة الالتزام بالموارد مقدما بصورة حصيفة في فترة التجديد السادس على أن تخضع لحد أقصى مدته ثلاث سنوات من التدفقات العائدة.

وفـــيما يتعلق بالافتراضات المالية، سلم الأعضاء بالترابطات القوية فيما بين مستوى التجديد والتدفقات العائدة والدخل الاســـتثماري واســـتخدام سلطة الالتزام بالموارد مقدما من جهة، ومستوى الإقراض من جهة أخرى. وفي هذا الصدد، شـــدد العديـــد من الأعضاء على أن همهم الأساسي هو رؤية مستوى إقراض متزايد ويتسم بالمصداقية خلال السنوات القادمة. وفيما يتعلق بفترة التحصيل، أعرب عدد من البلدان عن الاستعداد لقبول فترة تحصيل لمدة ثلاث سنوات، بينما أعربـــت بلـــدان أخـــرى عن تفضيلها لفترة تحصيل أطول، على أن ترتبط بجداول صرف مبالغ القروض. وفي هذا الصدد، كان هناك دعم كبير للرأي القائل بوجوب وضع حوافز لتشجيع الدول الأعضاء على تبني التحصيل المبكر.

وقد وضعت هذه المناقشة بشأن افتراضات الموارد والقضايا المالية ذات العلاقة الأساس للنظر في مساهمات الأعضاء في التجديد السادس. وقد مهد الطريق لذلك إعلان مندوب المملكة العربية السعودية عن مساهمة بمبلغ 10 ملايين دولار أمريكـــي، وهي زيادة بأكثر من ثلاث مرات عن التجديد السابق. وفي حين لم تستطع إعطاء أرقام محددة، فقد أعلنت بلدان كثيرة أخرى من القائمتين باء وجيم عن نيتها بزيادة مساهماتها مقارنة بالتجديد السابق.

ومن بين بلدان القائمة ألف، أعرب الكثيرون عن الاستعداد لزيادة مساهماتهم طبقا للافتراض زاي، وفي حالات عديدة أعربوا عن استعدادهم لزيادة مساهماتهم بنسبة قد تصل إلى 37% أو حتى 50 في المائة.

وقد أكدت أمانة الصندوق أن المسودة المنقحة لتقرير هيئة المشاورات ستعكس بالكامل المناقشات بشأن المسائل الواردة أعلاه وكذلك معدلات أسعار صرف العملات للتجديد السادس. وفيما يتعلق بحضور المنظمات غير الحكومية لدورات المجلس التنفيذي، كانت هناك مناقشة واسعة دون أن يتم التوصل إلى توافق في الآراء. وتم الترحيب بمقترح تقييم خارجي ومستقل للصندوق في الفترة 2003-2004. وتم التشديد على أهمية الملكية الواسعة للعملية، وكذلك على أهمية الانتهاء منها في الوقت المناسب بحيث لا تؤخر التجديد السابع.

وفيما يتعلق بالطريق نحو تقييم خارجي ومستقل، فقد تم الاتفاق على وجوب أن يقوم مدير مكتب التقييم والدراسات بتقديم قائمة بالأسماء إلى مندوب المملكة المتحدة الذي سيقوم بتيسير عمل لجنة التقييم لاختيار شخص أو أشخاص لصياغة اختصاصات تعرض على المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول.

كما اتفقت هيئة المشاورات أيضا على أنه من الضروري عقد اجتماع ختامي لها عقب دورة المجلس التنفيذي، التي ستعقد مبكرا بيوم واحد، لإتاحة الفرصة أمام البلدان المتبقية للإعلان عن مساهماتها والموافقة على تقرير هيئة المشاورات النهائي.